

صدر هذا المطبوع باللغة العربية بفضل المساهمة السخية التي قدمتها مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية - المملكة العربية السعودية.

مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية
SULTAN BIN ABDULAZIZ AL-SAUD FOUNDATION



ورقة معلومات: سياسة الثقافة

مجال السياسة العامة/مسألة السياسة العامة

قطاع الثقافة/الثقافة

المسائل المتعين النظر فيها

سيكون معظم أنشطة صنع السياسات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي منصباً على القطاع الثقافي، حيث يحتمل أن تكمن مسؤولية تنفيذ الاتفاقية. وفي هذا القطاع، قد يكون (أو لا يكون) ثمة ترابط منتظم بين السياسات العامة للثقافة وسياسات التراث (بما فيها سياسات التراث الثقافي المادي وغير المادي)، والسياسات المتعلقة باللغة أو غيرها من المسائل ذات الصلة. وقد تكون للدول فعلاً تشريعات أو لوائح تنظم إدارة الصناعات الثقافية والتراث المادي، أي مواقع التراث، والمتاحف، والمحفوظات، و/أو مجموعات التحف. وفي بضع حالات، لا تكون للدول سياسات ثقافية، أو سياسات و/أو تشريعات تراثية، وقد تفضل استخدام لوائح أو مؤسسات أو آليات أخرى لدعم صون التراث الثقافي غير المادي بصورة مباشرة بقدر أكبر.

وقد تُعرَّفُ "الثقافة" في هذا السياق تعريفاً واسعاً، يشمل الفنون، والصناعات الإبداعية، والتراث (المادي وغير المادي)، والمحفوظات والمكتبات، واللغة، والرياضة، بل وحتى وسائل الإعلام. ولا تندرج كل هذه الوظائف دائماً في نطاق مسؤولية وزارة أو وكالة حكومية واحدة، وقد تنقل صلاحياتها إلى مستويات إدارية مختلفة من الأجهزة الحكومية، كما سبقت مناقشته أعلاه. وتتباين تبايناً واسعاً الطرق التي تنظم بها الثقافة بين الدول. وفي الحالات التي يكون فيها للدولة وزارة أو إدارة للثقافة، تدمج أيضاً هذه الوظيفة أحياناً في التعليم أو وسائل الإعلام، أو الرياضة، أو السياحة، أو مجالات أخرى من المسؤولية. ولعل هذا الهيكل المتعدد الأبعاد يسهل إدراج المسائل المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في سياسات أوسع نطاقاً، لأنها تندرج كلها في نطاق مسؤولية وزارة واحدة (لكن الأمر لا يكون كذلك دائماً، بطبيعة الحال).

وليست هناك وصفة أو نموذج لإدراج الأحكام المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي في السياسات والهيكل المؤسسية القائمة أو الجديدة في قطاع الثقافة. ولذلك ينبغي عند وضع اقتراحات أو مناقشة بدائل، إيلاء عناية فائقة لفهم الكيفية التي يمكن بها مواءمة صون التراث الثقافي غير المادي وفقاً لروح الاتفاقية مع ما يلي:

- الأسباب القائمة والمقترحة لتعزيز الثقافة وصون/حفظ التراث؛
- التحديات الرئيسية التي حددتها الجماعات المعنية وغيرها من الجهات ذات المصلحة فيما يتعلق بصون التراث الثقافي غير المادي في الدولة؛
- ترتيبات البنية التحتية أو الترتيبات الإدارية أو المؤسسية (إن وجدت)، وما يمكن أن تقوم به (أو تعتزم القيام به)؛
- السياسات واللوائح والتشريعات (إن وجدت)، وما يمكن أن تقوم به (أو تعتزم القيام به).

ولقد جرى بعض النقاش داخل اليونسكو بشأن رسم السياسات الثقافية، على نحو ما ورد ذكره في المذكرة التوجيهية. وما فتئت اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005) تقوم بدور نشط في هذا الصدد.¹ وتشجع اتفاقية عام 2005 و توجيهاتها التنفيذية الدول الأطراف على رسم السياسات في الميدان الثقافي.² وكان ثمة عدد من المبادرات الإقليمية، المدعومة أحياناً من اليونسكو، لمساعدة البلدان على رسم سياساتها الثقافية. وحدد منشور مجلس أوروبا لعام 1999 ما مجموعه 21 إشكالاً استراتيجياً تنظر فيها البلدان عند رسم السياسات الثقافية.³ ولمساعدة البلدان الأفريقية على صوغ سياساتها الثقافية، أعدت شبكة أرتيربال مجموعة أدوات توفر نبذة عن بعض المسائل التي يمكن أن تنظر فيها البلدان عند تجميع تلك الوثائق، وبعض التدخلات التي يمكن أن تقوم بها.⁴

ومن المهم النظر في كيفية إدراج ترتيبات بشأن صون التراث الثقافي غير المادي في السياسات الثقافية الأعم نطاقاً، إن وجدت، والكيفية التي ستواءم بها مع السياسة القائمة والإطار المؤسسي أو تندمج داخلهما. وتحدد السياسات الثقافية العامة معلومات ومبادئ واسعة تتعلق بطبيعة الثقافة في المجتمع وغرضها وقيمتها، وتسترشد بها استراتيجيات الدولة في الحقل الثقافي. وقد تسيطر السياسات الثقافية العامة بمياكل مؤسسية ولاية تحقيق الأهداف والمبادئ العامة التي ترسمها. وقد يصاغ عندئذ تشريع فرعي لإنشاء المؤسسات أو الهيئات أو الوكالات، وتحديد تخطيط ومبادئ أكثر تفصيلاً في شتى ميادين الثقافة. ولا تذكر السياسات الثقافية دائماً التراث الثقافي غير المادي تحديداً. وقد تتناول السياسة الثقافية العامة مسائل شتى تبعاً لما إذا كان التراث الثقافي غير المادي قد ذكر فعلاً في الدستور أو في صكوك أخرى، وتبعاً لما إذا كانت مسؤوليات صنع السياسات في مجال الثقافة قد فوضت إلى إدارة، وما إذا كان من المتوخى سن سياسة محددة أو وضع تشريع محدد في مجال التراث الثقافي غير المادي.

ومن السهل نسبياً الوقوف على الكيفية التي يمكن أن تدرج بها في سياسات ثقافية واسعة مبادئ عامة من قبيل تعزيز الهوية الثقافية من أجل التماسك الاجتماعي، والاعتراف بالتراث الثقافي للجماعات وإجراء مشاورات قوية معها، والكيفية التي تعمل بها هذه المبادئ العامة عمل حجر الزاوية في السياسة المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. غير أنه قد تكون ثمة توترات بين سياسات تعزيز الصناعات الثقافية في حد ذاتها، والتركيز على التنمية المستدامة من خلال صون التراث الثقافي غير

1 تهدف اتفاقية 2005 إلى تعزيز التنوع الثقافي بتقوية سلسلة المسعى الإبداعي، من إنتاج أشكال التعبير الثقافي إلى توزيعه/نشره، والانتفاع والتمتع به. وبحلول كانون الثاني/يناير 2015، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية 134 دولة طرفاً. وللاطلاع على قائمة الدول الأطراف، انظر <http://www.unesco.org/eri/la/convention.asp?KO=31038&language=E>.

2 اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، (2005)، والتوجيهات التنفيذية 2009.

3 <http://www.artsmanagement.net/downloads/cultural-strategy-dilemmas.pdf>

4 انظر على سبيل المثال، (2010) Adapting the wheel: cultural policies for Africa (Arterial Network)، انظر على سبيل المثال، http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/Conv2005_ArterialNetwork_AdaptingtheWheel.pdf

المادي. ويوضح فورسايت التوترات بين السياسات المعززة للصناعات الثقافية، وحماية الملكية الفكرية للمعارف التقليدية وصون التراث الثقافي غير المادي في جزر المحيط الهادئ، مثلاً.⁵

وفي الحالات التي لا يذكر فيها التراث الثقافي غير المادي كلياً في السياسة الثقافية، يخشى ألا يكون بالإمكان توسيع أو إتاحة اعتمادات الثقافة والتراث في مخصصات الميزانية لدعم أنشطة صون التراث الثقافي غير المادي وبنياته التحتية في الدولة. وقد تكون من الحواجز التي تحول دون إيراد ذكر للتراث الثقافي غير المادي في السياسة السياسات الثقافية العامة هو أن تلك السياسات لا يتم دائماً تحديثها باستمرار. وفي الحالات التي يتعذر فيها تعديل السياسة الثقافية، فإن الوسائل البديلة (من قبيل الخطب والبيانات الوزارية، والاعتمادات المخصصة في الميزانية) من شأنها أن تضمن فهم التراث الثقافي غير المادي باعتباره مندرجاً في المشهد الثقافي والتراثي داخل البلد، وأن تولى له العناية الملائمة.

ما الذي تقوله الاتفاقية ونصوصها

الاتفاقية

المادة 13 (أ، ب): من أجل ضمان صون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها وتنميته وإحيائه، تسعى كل دولة طرف إلى القيام بما يلي: (أ) اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع وإدماج صون هذا التراث في البرامج التخطيطية؛ (ب) تعيين أو إنشاء جهاز أو أكثر مختص بصون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها.

المادة 15: تسعى كل دولة طرف، في إطار أنشطتها الرامية إلى حماية التراث الثقافي غير المادي، إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات، والمجموعات، وأحياناً للأفراد، الذين يبدعون هذا التراث ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته.

التوجيهات التنفيذية

الفقرة 105 (د، هـ، و، ز) من التوجيهات التنفيذية: تسعى الدول الأطراف، بجميع الوسائل الملائمة، إلى إبقاء الجمهور على علم بأهمية التراث الثقافي غير المادي وبالأخطار التي تتهدده، وكذلك بالأنشطة المضطلع بها عملاً بالاتفاقية. وتحقيقاً لذلك، تُشجّع الدول الأطراف على القيام بما يلي: (د) النهوض بالسياسات الرامية إلى الاعتراف العام بحملة وممارسي أنشطة التراث الثقافي غير المادي؛ (هـ) تعزيز ودعم إنشاء الرابطة المجتمعية، ورعاية تبادل المعلومات فيما بينها؛ (و) وضع سياسات ترمي إلى الاعتراف بإسهام مظاهر التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراضيها في تحقيق التنوع والثراء الثقافيين للدول؛ (ز) دعم وضع وتنفيذ سياسات محلية تهدف إلى تعزيز الوعي بالتراث الثقافي غير المادي.

⁵ انظر على سبيل المثال Forsyth, M. 2012, 'Lifting the Lid on 'the Community': Who has the Right to Control Access to Traditional Knowledge and Expressions of Culture?' International Journal of Cultural Property, 19, pp.1-31.

المبادئ الأخلاقية

المبدأ الأخلاقي 1: يجب أن تلعب الجماعات والمجموعات والأفراد، بحسب الحالة، الدور الرئيسي في صون تراثهم الثقافي غير المادي.

المبدأ الأخلاقي 2: يجب الاعتراف بحق الجماعات والمجموعات والأفراد، بحسب الحالة، في مواصلة الممارسات وأوجه التمثيل والتعبير والمعارف والمهارات الضرورية لضمان استمرارية التراث الثقافي غير المادي واحترامه.

المبدأ الأخلاقي 3: يجب أن يسود الاحترام المتبادل، علاوة عن الاحترام والتقدير المتبادل للتراث الثقافي غير المادي، التفاعلات بين الدول وبين الجماعات والمجموعات والأفراد، بحسب الحالة.

المبدأ الأخلاقي 6: يجب أن تقوم كل جماعة أو مجموعة أو فرد بتقدير قيمة التراث الثقافي غير المادي الخاص بهم وينبغي أن لا يخضع هذا التراث الثقافي غير المادي لأحكام خارجية لتقدير قيمته.

المبدأ الأخلاقي 9: يجب أن تقيّم الجماعات والمجتمعات والمنظمات المحلية والوطنية وعبر الوطنية والأفراد بعناية التأثير المحتمل والنهائي، المباشر وغير المباشر، على المدى القصير وعلى المدى الطويل، لأي إجراء من شأنه أن يؤثر على استمرارية التراث الثقافي غير المادي أو المجتمعات التي تمارسه.

المبدأ الأخلاقي 12: إن صون التراث الثقافي غير المادي يمثل مصلحة عامة للبشرية ويجب بالتالي القيام به من خلال التعاون بين الأطراف الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛ ورغم ذلك، لا ينبغي أبداً حرمان الجماعات والمجموعات والأفراد، بحسب الحالة، من التراث الثقافي غير المادي الخاص بهم.

الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة

توصية اليونسكو الخاصة بحماية وتعزيز المتاحف ومجموعات التحف وتنوعها والدور الذي تؤديه في المجتمع (2015).⁶

توصية اليونسكو الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، مع مسرد للتعريفات (2011).⁷

إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي (2003).⁸

اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (2001).⁹

توصية اليونسكو بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة (1978).¹⁰

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=49357&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=48857&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=17718&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13649&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=471.html

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13137&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972).¹¹

اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (1970).¹²

اتفاقية اليونسكو لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، مشفوعة بلوائح تنفيذ الاتفاقية (اتفاقية لاهاي، 1954).¹³

اتفاق اليونسكو لاستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية (1950).¹⁴

أمثلة

- السياسات الثقافية التي تذكر التراث الثقافي غير المادي: في بوركينا فاسو، سن في عام 2009 قانون جديد يتعلق بالسياسة الثقافية على المدى المتوسط والطويل ويراعي التراث الثقافي غير المادي باعتبارها محركاً للتنمية، ومورداً للتنوع وأساساً للهوية.¹⁵
- السياسات الثقافية التي تذكر التراث الثقافي غير المادي: يذكر مشروع السياسة الثقافية لبيليز التراث الثقافي غير المادي باعتباره جزءاً من التراث الثقافي للبلد.¹⁶
- السياسات الثقافية التي تذكر التراث الثقافي غير المادي: تهدف السياسة الثقافية لتي مور ليشتي (2009) إلى تنشيط الثقافة التقليدية، في الوقت الذي تسلم فيه بطابعها الديناميكي.¹⁷
- الأطر المؤسسية: في تركيا، أنشئت مجالس التراث الثقافي غير المادي الإقليمية ولجان الخبراء في كل وحدة من الوحدات الإدارية البالغ عددها 81 وحدة في البلد وذلك لتنسيق أنشطة الصون التي تقوم بها الجهات ذات المصلحة (المنظمات غير الحكومية، والجماعات، والباحثون الجامعيون، والحكومة الوطنية، والإدارات المحلية، وما إلى ذلك).¹⁸
- الأطر المؤسسية: أنشأت السنغال مراكز ثقافية إقليمية واقعة في مناطق البلد الأربع عشرة وتعمل كصلة وصل مع الجماعات المحلية.

See <http://whc.unesco.org/en/conventiontext/> 11

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13039&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html 12

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13637&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html 13

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=12074&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html 14

دراسة تقارير الدول الأطراف، 2014، ITH/14/9.COM/5.a، الفقرة 10. 15

Draft Cultural Policy of Belize (2013) <http://www.nichbelize.org/belize-resources/national-cultural-policy-working-document.html> 16

Timor Leste's cultural policy 17

http://www.unesco.org/culture/natlaws/media/pdf/timorleste/ti_natpolcltntno 17

دراسة تقارير الدول الأطراف، 2013، ITH/13/8.COM/6.a، الفقرتان 14-15. 18

- الأطر المؤسسية: تتولى المديرية الإقليمية للثقافة والتراث في مدغشقر مسؤولية جمع البيانات لحصر قوائم التراث الثقافي غير المادي بالتعاون مع الجماعات المحلية.¹⁹

دراسات حالات ذات صلة في مواد بناء القدرات

دراسة الحالة رقم 39: الباتيك الإندونيسي

[CS39-v1.0](#): [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#)

دراسة الحالة رقم 37: إشراك المجتمع المدني في عملية صنع السياسات: تجربة المؤسسة الجامعة لعدة ثقافات في أوغندا

[CS37-v1.0](#): [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#)

دراسة الحالة رقم 53: كولومبيا: سياسة واسعة النطاق بآثار متعددة القطاعات

[CS53-v1.0](#): [الإنجليزية](#) | [الفرنسية](#) | [الإسبانية](#)

معلومات أخرى

Adapting the wheel: cultural policies for Africa (Arterial Network, 2010).
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/pdf/Conv2005_ArterialNetwork_AdaptingtheWheel.pdf

Forsyth, M. 2012, 'Lifting the Lid on 'the Community': Who has the Right to Control Access to Traditional Knowledge and Expressions of Culture?' International Journal of Cultural Property, 19, pp.1-31.

Erika J. Techera, Safeguarding cultural heritage: Law and policy in Fiji, In Journal of Cultural Heritage, Volume 12, Issue 3, 2011, Pages 329-334.

أسئلة للدراسة

- هل هناك سياسات ثقافية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، متى صيغت ومتى يحتمل أن تتم مراجعتها؟ وبأي لغة (لغات) تتاح هذه السياسات؟
- لماذا تعتبر الثقافة مهمة في الدولة استناداً إلى السياسات الثقافية؟ وهل تولى الأولوية في السياسات لأشكال محددة من الثقافة، أو لجماعات محددة، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟
- تحت سلطة من يجري تنفيذ السياسات الثقافية، وما هي آليات القيام بذلك؟ وإلى أي حد وبأي قدر من الفعالية تم تنفيذها؟

- ما هو النهج المتبع في سياسات الثقافة تجاه إشراك الجماعات داخل الدولة (بما فيها المهاجرون الوافدون حديثاً، أو الأقليات أو مجموعات السكان الأصليين) ومشاركتها/ مشاورتها بشأن الإدارة الثقافية وصون التراث الثقافي غير المادي؟
- هل دُكرت في سياسات الثقافة اتفاقيات أخرى لليونسكو في مجال الثقافة من الاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة؟ وما هو الربط المتوخى بين تنفيذ هذه الاتفاقيات، و/أو بين صون التراث الثقافي غير المادي، وتعزيز الصناعات الثقافية وحفظ التراث الثقافي غير المادي؟
- هل تذكر سياسات الثقافة التراث الثقافي غير المادي، وإذا كان الأمر كذلك، في أي سياقات تذكرها؟ وهل تحدد طرق فهم وتقدير التراث الثقافي غير المادي داخل الدولة؟
- هل تنشئ سياسات الثقافة بنية تحتية للإدارة الثقافية (والصون الثقافي) في الدولة؟ وإذا كان الأمر كذلك، أين تندرج (أو يمكن أن تندرج) مسؤوليات صون التراث الثقافي غير المادي في هذه البنية التحتية؟ وهل هذه البنية التحتية مطلوبة، ولأية أغراض؟

الكلمات الرئيسية في مكنز اليونسكو

[culture](#); [national cultures](#); [policy making government policy](#); [communities](#); [intangible cultural heritage](#)